

مسائل وإشكالية تنمية

المجتمع المحلي

(حالة تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص - سورية)

أ.د/ كامل عمران

قسم علم الاجتماع

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة دمشق - سوريا

Résumé :

المخلص:

le projet de développement de la collectivité locale dans la région Mont El Hoss est un des projets de développement social précurseur en Syrie. Initié par le ministère de l'agriculture et de la réforme agraire en collaboration avec le programme de l'ONU pour le développement, le projet vise à instaurer une croissance durable pour cette région rurale pauvre, et à améliorer la situation de la famille et de la femme notamment.

Le présent article traite, par une analyse quantitative, la situation sociale et économique d'un échantillon des familles visées par le projet.

يعتبر مشروع تنمية المجتمع المحلي في منطقة جبل الحص من المشروعات الاجتماعية التنموية الرائدة في سورية، وهو يُعنى بتحقيق التنمية المستدامة لهذه المنطقة الريفية الفقيرة وتطوير أوضاع الأسرة والمرأة فيها بشكل خاص، وينفذ من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

في هذه الورقة نتناول بالدراسة والتحليل الكمي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعينة من أسر المنطقة التي مسها مشروع التنمية.

أولاً- فلسفة مشروعات تنمية المجتمعات المحلية

1

اهتمت منظمات الأمم المتحدة منذ نشأتها بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعززت جهودها في هذا المجال ومنها منظمة العمل الدولية التي يتمثل هدفها بشكل أساسي في النهوض بظروف العمل وتحسين ظروفه باعتباره أساساً للتنمية .

وعملت الأمم المتحدة على تكريس حقوق الإنسان والتركيز على البعد الاجتماعي فيها مثل (الحق في العمل) و (الحق في التنمية) و (الحق في الأجر المتساوي على العمل المتساوي) و (حرية اختيار العمل في شروط مرضية وفي الحماية من البطالة) و (الحق في توفير برامج التوجيه والتدريب التقني والمهني) وغيرها. وتم اعتماد إعلان (الحق في التنمية) عام 1986 الذي نص على اعتبار هذا الحق (من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف)، وأكد أن (الإنسان هو الموضوع الرئيس للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط فيها والمستفيد منها) . فالتنمية تهدف في النهاية إلى التحسين الدائم لرفاهية السكان ،على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية وتوزيع فوائدها توزيعاً عادلاً.

وقد تطور مفهوم التنمية تطوراً هاماً خلال العقود الخمسة الماضية ، فبعد أن كان يقصد بها حصراً النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال ، أصبحت تتخذ مفهوماً أشمل وأوسع نطاقاً باعتبارها عملية تنمية مستدامة ومتعددة الأبعاد هدفها تحسين أوضاع جميع الأفراد في المجتمع وتلبية احتياجاتهم . ويتمحور مؤشر التنمية البشرية الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الإنسان من منظور عناصر جوهرية تتمثل في الصحة والتعليم والدخل والمشاركة الشعبية في مختلف مجالات الحياة وأمن الإنسان وسلامته من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والحوادث والسكن غير المناسب والعنف والفقر والحرمان. وعلى ذلك فإن مفهوم التنمية البشرية يقيس التقدم الحاصل في المجتمع في كافة المجالات، بينما يقيس دليل الفقر البشري مدى الحرمان أي نسبة السكان الذين لم يشملهم التقدم المحرز في هذا المجتمع.

مفهوم المجتمع المحلي ، وتفعيل مشاركته في عملية التنمية :

المجتمع المحلي هو جزء من المجتمع الوطني أو القومي، يضم مجموعة من الأفراد في منطقة جغرافية معينة ينشأ بينهم تبادل اقتصادي أو تضامن اجتماعي أو تنظيم سياسي، وتجمع بينهم خصائص مشتركة تميزهم عن غيرهم من أفراد المجموعات الأخرى، وتوافق في المصالح والغايات الأساسية.

أما تنمية المجتمع المحلي فهي عملية فعل اجتماعي مقصود، تقوم بها جماعات من الناس في مجتمع محلي، بقصد إحداث تغيرات في أحوالهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية. وتتميز التنمية في المجتمع المحلي بالخصائص التالية :

- * تولي اهتمامها كافة أفراد المجتمع المحلي.
 - * تتناول كافة جوانب حياة المجتمع المحلي.
 - * تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي في المجتمع المحلي.
 - * تتناول المشكلات المحلية بالمعالجة والحل.
 - * تتناول التكامل في التخصصات لخدمة المجتمع المحلي.
 - * تتضمن تقديم مساعدات فنية من قبل الهيئات الحكومية والتطوعية.
 - * التنمية عملية دائمة بدوام المجتمع المحلي.
 - * تؤدي إلى منع الصراعات بين أفراد المجتمع المحلي.
- ويتطلب تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية أن تستجيب هذه التنمية لحاجات تركيب المجتمع، وأن تكون شاملة لجميع فئات المجتمع، وأن تكون جزءاً من عملية التنمية الشاملة في المجتمع، وأن تكون غير منغلقة على نفسها وإنما متعاونة مع المجتمعات المحلية الأخرى.

ثانياً - أهداف مشروع تنمية منطقة جبل الحص، ومنهجية تنفيذه

يهدف مشروع تنمية المجتمع المحلي في منطقة جبل الحص إلى:

1. ترسيخ مبدأ المساعدة الذاتية لسكان المنطقة.
2. تحسين دخل الأفراد من خلال المبادرة إلى تنفيذ فعاليات مؤلفة للدخل.
3. رفع سوية سكان المنطقة مهنيًا واقتصاديًا عن طريق التدريب المهني وآليات الدعم الاقتصادي، عن طريق إنشاء صناديق التمويل ومنح القروض.
4. تفعيل طاقة المؤسسات المعنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

5. إنشاء قاعدة معلوماتية حول التنمية البشرية المستدامة في منطقة المشروع لتكون نواة لقاعدة بيانات تغطي كامل القطر مستقبلاً.
 6. اختبار منهج المشاركة في تنمية المجتمعات الريفية.
 7. السعي لاستمرار عملية التنمية المستدامة بعد انتهاء المشروع، بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية ، والمنظمات الشعبية في المنطقة.
 8. وتحددت المنهجية العامة لتنفيذ المشروع بما يلي:
 9. التعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات الشعبية الناشطة في المنطقة وبعض المنظمات والهيئات العربية والدولية.
 10. توعية السكان بأهمية المشروع واختيار وتدريب كوادر لقيادة العملية في القرى.
 11. تنفيذ مسح اجتماعي اقتصادي على نطاق الأسر لإنشاء قاعدة معلوماتية ورصد التطورات الحاصلة.
 12. تشكيل لجان ومجموعات تنمية القوى الذاتية من سكان قرى المنطقة.
 13. تأسيس صندوق القرية، وتوسيع تجربته ليشمل جميع قرى المنطقة، من أجل خلق فرص عمل جديدة لتشغيل المتعطلين عن العمل.
 14. تأمين فرص عمل للقوى العاملة المهاجرة بغية استقرارها في المنطقة.
 15. إقامة دورات توعية وتدريب مهني للسكان ، وتشجيعهم على الانخراط في العملية التنموية للمنطقة.
 16. دعم الجهود المحلية لسكان المنطقة بإقامة مشاريع مولدة للدخل مع التركيز على الفئات الأشد فقراً.
 17. وتمتد آفاق مشروع تطوير حياة الريفي من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.
- ثالثاً - الدراسات السابقة في مجال تنمية المجتمعات المحلية الريفية في سورية**
- جرى تنفيذ أربع دراسات سابقة في إطار مشروعات وبرامج تنمية أوضاع الأسر الريفية في سورية ، نعرض فيما يلي لمحة موجزة عن كلٍ منها :

1- المسح الاجتماعي الاقتصادي في ريف المنطقة الجنوبية :

جرى تنفيذ هذا المسح عام 1992 بتكليف من IFAD في إطار مشروع التطور والتنمية الزراعية في المحافظات الجنوبية ، وشملت الدراسة عينة عشوائية بلغ حجمها (600) أسرة ريفية توزعت على هذه المحافظات . وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج منها :

- * تشكل الأسر الممتدة حوالي ثلث حجم العينة المدروسة .
 - * لا يمكن اعتبار نوع المسكن ونقص بعض المرافق الحيوية دليلاً على الفقر .
 - * تتوفر المياه والكهرباء في جميع المساكن ، كما تتوفر العيادات الطبية في القرى .
- ويؤخذ على هذه الدراسة عدم وضوح الأهداف فيها ، والغموض في صياغة بعض النتائج التي توصل إليها المسح .

2- المسح الاجتماعي الاقتصادي لمنطقة جبل الحص في محافظة حلب :

جرى هذا المسح عام 1993 بتكليف من IFAD وقام به فريق بحث من وزارة الزراعة في إطار مشروع التنمية الزراعية في هذه المنطقة ، وشملت عينة المسح (582) أسرة اختيرت عشوائياً بهدف :

- تحديد الفئات السكانية الأشد فقراً في قرى منطقة المشروع .
 - التعرف على واقع الأسر المدروسة .
 - التعرف على أنواع الأنشطة الاقتصادية فيها .
 - التعرف على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة .
 - تصوير ملامح واقع المرأة الريفية .
 - تحديد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأسر المدروسة .
- وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج في مجالات الأسرة والثروة الحيوانية والدخل والإنفاق وحول المرأة الريفية .
- ويؤخذ على هذه الدراسة أن التحليل الاجتماعي للنتائج والمؤشرات الإحصائية كان سطحياً وينقصه العمق في التفسير والتشخيص .

3- دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأسر صغار المزارعين في منطقة الحزام الأخضر:

جرت الدراسة عام 1996 بتكليف من IFAD ، وشملت عينة عشوائية من أسر صغار المزارعين في منطقة الحزام الأخضر في سورية . وهدفت هذه الدراسة إلى :

- التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأسر صغار المزارعين.
- بيان العلاقة بين دخل هذه الأسر ونفقاتها.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج حول بنية الأسرة وسماتها، ونوع المسكن والخدمات المتوفرة فيه للأسرة، ومستوى إنفاق الأسرة ودخلها السنوي .

ويؤخذ على هذه الدراسة اقتصرها على مجتمع صغار المزارعين فقط وفي المناطق الأشد فقراً. وكذلك يستبعد أرباب الأسر ممن أعمارهم 15 - 35 سنة ، وبالتالي لا يمكن تعميمها.

4- دراسة أوضاع المعيشة في ريف محافظة إدلب :

جرت هذه الدراسة عام 1999 وشملت (255) أسرة توزعت على ثلاث قرى، وهدفت هذه الدراسة إلى:

- إبراز مفهوم التنمية، وتحديد مسارها في سورية.
- استعراض مظاهر الفقر وتدني مستوى المعيشة والتنمية البشرية.
- بيان العلاقة بين مستوى المعيشة والتنمية البشرية في المجتمع.
- وضع معيار لقياس الفقر في سورية.
- بيان نتائج تدني مستوى المعيشة على السلوك الفردي في علاقته الاجتماعية والاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها :

- لم يكن للتعليم أثر في حجم دخل الأسرة أو إنفاقها أو معدل الإعالة فيها.
 - بلغ متوسط انفاق الأسرة الشهري (8428) ل.س.
- ويؤخذ على هذه الدراسة صغر حجم العينة ومحدودية الإطار، وأنها أغفلت بعض الجوانب ذات العلاقة بمستوى المعيشة كعمل المرأة ونوع النشاط الزراعي.

رابعاً - منهجية البحث الميداني في منطقة جبل الحص

تم تنفيذ هذا البحث في إطار مشروع تنمية هذه المنطقة.

1- أهداف البحث:

- توفير قاعدة بيانات عن منطقة جبل الحص .
- تحديد معوقات التنمية في هذه المنطقة .
- التوصل إلى مجموعة من المقترحات والحلول الكفيلة بتوفير سبل العيش الكريم والمستدام لسكان المنطقة ، وإيجاد محفزات للتنمية المستدامة.

2- وحدة البحث وتحليل النتائج :

الأسرة هي وحدة البحث ، وكذلك هي وحدة التحليل الإحصائي والاجتماعي للبيانات.

3- مجالات البحث :

- المجال البشري : سكان منطقة جبل الحص والبالغ عددهم (208) آلاف نسمة يعيشون ضمن (23) ألف أسرة.
- المجال المكاني: منطقة جبل الحص ومساحتها (157) ألف هكتار وتضم (156) قرية.
- المجال الزمني : الفترة الممتدة بين الربع الأخير عام 2002 والربع الأول عام 2003.

4- طرائق البحث ووسائل جمع البيانات :

تم اعتماد المنهج الوصفي في البحث المتوافق مع أهداف المشروع ، وتم جمع البيانات من خلال الاستبانة والمجموعات البؤرية.

5-تصميم استبانة البحث ، وإعداد التعريفات والتعليمات الخاصة بملئها:

مرّ تصميم استبانة البحث الميداني بالمراحل التالية:

- إجراء دراسات استطلاعية: من خلال زيارة عدد من المنازل، وإجراء مقابلات مع سكانها وتسجيل الملاحظات لتكون عوناً في صياغة أسئلة الاستبانة.
- تنظيم مجموعات بؤرية: تضم أفراداً من مستويات تعليمية مختلفة ونشاطات اقتصادية ومستويات اجتماعية، تم خلالها طرح موضوع محوري أساسي ومناقشة من قبل المشاركين فيها. وأفاد ذلك في تحديد المؤشرات التي وضعت على أساسها أسئلة الاستبانة بمساعدة العصفة الفكرية.

- وصف المشروع الأولي للاستبانة: وتكونت من صفحة الغلاف، و صفحة تعريفات وتعليمات ملء الاستبانة، و صفحة المعلومات العامة إضافة إلى ثلاثة أقسام يتعلق الأول منها بأفراد الأسرة، والثاني بالمسكن ومرافقه والسلع المعمرة، والثالث بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة.

- اختبار الاستبانة ميدانياً: تم التحقق من صدق أسئلة الاستبانة وثباتها ، من خلال تطبيقها على (24) أسرة اختيرت عشوائياً ، وبعد أسبوعين أعيدت عملية جمع البيانات مرةً أخرى من الأسر نفسها ، حيث بلغ معامل الثبات (0.88).

- إخراج الاستبانة بشكل نهائي : تم إعداد الاستبانة وإخراجها بشكل نهائي وطباعة الأعداد اللازمة منها ، وقد حافظت هذه الاستبانة على مضمونها في المشروع الأولي.

- وضع دليل بالتعريفات الإجرائية والتعليمات لإرشاد الباحث على كيفية جمع البيانات.

6- تصميم عينة البحث الميداني:

استخدمت في تحديد المجتمع الإحصائي للبحث الأطر التي تضمنتها وثيقة مشروع تنمية هذه المنطقة، ونتائج تعداد السكان 1994، والخرائط المعتمدة لها من قبل الجهات المعنية، والمعلومات التي وفرتها الجولات الميدانية التي قام بها خبراء البحث. وقد تقرر أن تكون عينة البحث ، عشوائية عنقودية.

وبلغ حجم العينة (1150) أسرة تشكل (5%) من عدد أسر المجتمع الأصلي، وتم تقسيم المنطقة إلى (3) مناطق رئيسية، وكل منطقة بدورها إلى (12) منطقة فرعية، أي ما مجموعه (36) منطقة فرعية أو عنقود، اختيرت منها المجمعات السكنية وبالتالي أسر العينة بالطريقة العشوائية العنقودية .

7- عملية جمع البيانات وتفرغها وجدولتها وتحليلها إحصائياً:

قام فريق من الباحثين بجمع البيانات المطلوبة من أسر العينة، وتولى فريق الخبراء تدريبهم على عملية اختيار وحدات العينة واستيفاء البيانات، واستمرت عملية جمع البيانات شهراً كاملاً. وتم إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها وجدولتها آلياً ، وحساب المؤشرات والمقاييس الإحصائية وإعداد الرسوم البيانية باستخدام عدد من البرامج الحاسوبية المناسبة.

8- التحليل الاجتماعي للبيانات:

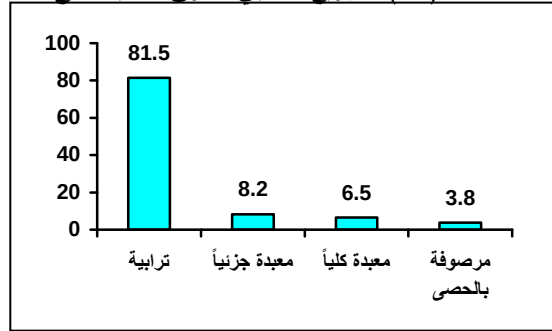
تم تحليل البيانات والمؤشرات التي تضمنتها الجداول بنوعيتها التكرارية والنسبية، وتفسيرها اجتماعياً بشكل معمق، حيث مكن ذلك من تكوين صورة معبرة عن الواقع الاجتماعي في هذه المنطقة، وتشخيص وتفسير العلاقات والأحداث والظواهر المختلفة السائدة فيها.

خامساً - نتائج البحث الميداني في منطقة جبل الحص

1- الظروف السكنية:

1.1- الطرقات: أغلب الطرقات في جبل الحص ترابية، ولا تزيد نسبة الطرق المعبدة بشكل كامل على (6.5 %). والباقي إما معبدة جزئياً أو مرصوفة بالحصي.

شكل (1) التوزيع النسبي للطرق حسب النوع



2.1- المواد الأساسية الداخلة في بناء المسكن: أكثر المساكن مبنية من الطين (46.3 %)، بينما (30.4 %) مبنية من الإسمنت، و(22.7 %) مبنية من الحجر، والباقي من مواد أخرى.

3.1- مساحة المسكن: تعد مساحة المسكن إحدى مؤشرات التنمية البشرية، وتتوزع الأسر حسب مساحة المسكن كما في الجدول (1) التالي :

جدول (1) توزع الأسر حسب مساحة المسكن

المساحة (م ²)	الأسر (%)
أقل من 25 م ²	15.0
25 - 50	39.0
51 - 100	38.0
101 - 150	6.0
أكثر من 150 م ²	2.0

4.1- معدل التزامن في المسكن : تعيش (20.9 %) من الأسر في جبل الحص في مسكن مؤلف من غرفتين، بينما تعيش (24.3 %) منها في مسكن مؤلف من ثلاث غرف، و (13 %) في أربع غرف، وبلغ معدل التزامن في الغرفة (3.4) فرداً، مقابل (2) فرد على مستوى الريف بشكل عام.

5.1- نوع الوقود المستخدم في الطهي وتسخين المياه والتدفئة: تستخدم (73 %) من الأسر الغاز في الطهي، بينما تستخدم (13 %) منها الحطب و (10.5 %) الكيروسين، والباقي أنواع أخرى من الوقود. كما تستخدم (47.6 %) من الأسر الغاز لتسخين المياه، بينما تستخدم (35 %) منها الكيروسين، و (1.8 %) الكهرباء، والباقي أنواع أخرى من الوقود. أما التدفئة فإن (87 %) من الأسر تستخدم المازوت، بينما تستخدم الباقي أنواع أخرى من الوقود.

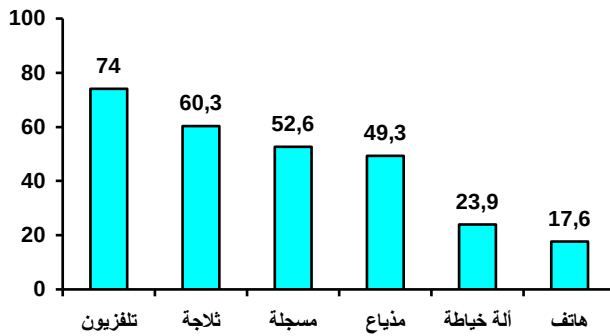
6.1- الإنارة : تستخدم (82.6 %) من الأسر الكهرباء للإنارة، بينما تستخدم (11.3 %) الغاز، وتستخدم باقي الأسر مصادر أخرى ، مقابل (97.7 %) على مستوى الريف بشكل عام .

7.1- مصادر مياه الشرب : تستخدم (44.9 %) من الأسر مياه الصهاريج للشرب ، بينما تشرب (31.9 %) من مياه الآبار ، و (13.5 %) من الشبكة العامة ، وتشرب باقي الأسر من مصادر أخرى . وذلك مقابل (67.1 %) من مجموع الأسر الريفية بشكل عام تشرب من الشبكة العامة .

8.1- الصرف الصحي : تتوفر في مساكن (37.7 %) من الأسر مرحاضاً متصل بحفرة مغلقة ، بينما تتوفر في مساكن (6 %) منها مرحاضاً متصل بحفرة مكشوفة ، بينما يقضي أفراد (49.3 %) من الأسر حاجتهم في الخلاء .

9.1- توفر المطبخ والحمام : يتوفر مطبخ مستقل في مساكن (55.7 %) من الأسر مقابل (77.2 %) على مستوى الريف بشكل عام ، بينما لا تتجاوز نسبة توفر حمام مستقل (18 %) من مساكن الأسر في منطقة جبل الحص .

10.1- توفر السلع المعمرة في المسكن : كان التلفزيون من أكثر التجهيزات المنزلية توفراً في مساكن الأسر ، يليه الثلاجة بالمرتبة الثانية ، ثم المسجلة بالمرتبة الثالثة ، والراديو بالمرتبة الرابعة ، وآلة الخياطة بالمرتبة الخامسة ، والهاتف بالمرتبة الأخيرة . وتقل نسبة توفر هذه السلع في منطقة المشروع بكثير عن مستوى توفرها في الريف بشكل عام .



شكل (2) نسبة ملكية الأسر لبعض السلع المعمرة

11.1- الرضا عن ظروف المسكن : عبّرت (42.2 %) من الأسر عن رضاها لظروف المسكن ، بينما كانت (17.3 %) منها راضية إلى حد ما عن هذه الظروف ، و (40.5 %) غير راضية أبداً .

2- البنى السكانية الأساسية :

1.2- حجم الأسرة وبنيتها: تميّزت المجتمعات الريفية إلى وقت قريب بشيوع الأسرة الممتدة كبيرة الحجم، غير أن الأبحاث المعاصرة تشير إلى تراجع هذا النوع من الأسر لصالح انتشار الأسر النووية صغيرة الحجم. وبلغ متوسط حجم الأسرة على مستوى العينة (8.8)

فرداً ، ويعد هذا المتوسط مرتفعاً جداً قياساً بمستواه في الريف بشكل عام والبالغ (6.1) فرداً عام 2001 .

2.2- التركيب العمري والنوعي للسكان : يتصف الهرم السكاني لمنطقة جبل الحص بقاعدة عريضة وجسم يضيق تدريجياً إلى أن يصل إلى رأس شبه مدبب ، مما يدل على فتوة المجتمع ، حيث يشكل الأطفال فيه أقل من نصف عدد السكان بقليل ، كما يشكل السكان في سن العمل 15 - 64 سنة (49.5 %) . أما الباقي فهم من المسنين .

وقد تبين أن هناك توازناً نسبياً للنوع على مستوى مجموع السكان ، بينما تذبذبت نسبة الجنس على مستوى فئات السن ، حيث بلغت هذه النسبة (105.8) ذكراً لكل مائة أنثى في فئة العمر 0 - 14 سنة ، وانخفضت إلى (91.2) في الفئة العمرية 15 - 49 سنة ، ووصلت هذه النسبة إلى (117.4) في فئة العمر 50 سنة فأكثر . ويعود سبب انخفاض نسبة الجنس في فئة العمر 15 - 49 سنة إلى هجرة الأيدي العاملة الشابة من الذكور إلى خارج منطقة المشروع .

3.2- التركيب التعليمي للسكان : يعتبر التعليم حجر الزاوية في التنمية المجتمع وازدهاره في مختلف مجالات الحياة . وتدل نتائج البحث إلى تدني نسبة المتعلمين بين سكان منطقة المشروع مقارنةً بمستواها في الريف بشكل عام .

حيث بلغت نسبة الأمية (48.7 %) عند السكان الذين تبلغ أعمارهم 13 سنة فأكثر، مقابل (19.6 %) عند سكان الريف بشكل عام ممن تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر . كما أن هناك فجوة عميقة في المستوى التعليمي بين الذكور والإناث ، حيث بلغت نسبة الإناث اللواتي أكملن تعليمهن الابتدائي (7.4 %) مقابل (20.4 %) عند الذكور، ونسبة الإناث اللواتي أكملن المرحلة الإعدادية (0.5 %) مقابل (3 %) عند الذكور .

لقد انعكس ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض المستوى التعليمي وخاصة عند المرأة بشكل سلبي على مستوى حياة الفرد والأسر والمجتمع في منطقة المشروع.

4.2- التركيب الزواجي : تتخفف نسبة العزَّاب بين سكان منطقة جبل الحص قليلاً عن مستواها عند سكان الريف بشكل عام ، وذلك لصالح نسبة المتزوجين .

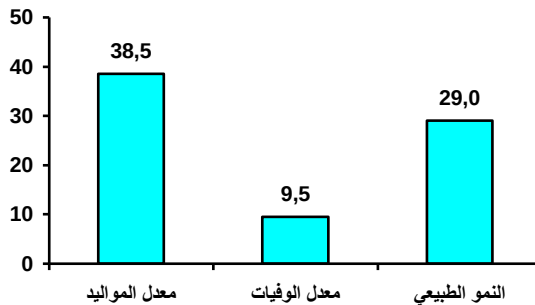
جدول (2) التركيب الزواجي للسكان 15 سنة فأكثر

الحالة الزوجية	%
متزوج	56.3
عازب	40.8
مطلق وأرمل	2.9
المجموع	100.0

3- معدل النمو السكاني ومكوناته : بلغ معدل النمو الطبيعي للسكان (29) بالآلف، وتساهم الولادات والوفيات في تشكيل هذا المعدل ، حيث بلغ معدل المواليد الخام (38.5) بالآلف وهو معدل مرتفع قياساً بنظيره على مستوى المجتمع السوري الذي يقدر بحوالي (27) بالآلف . ويعود ارتفاع مستوى خصوبة المرأة في منطقة جبل الحص إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية ، لعل من أهمها انخفاض مستوياتها التعليمي ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ، وتدني مستوى استخدام وسائل تنظيم الأسرة .

أما معدل الوفيات الخام فبلغ (9.5) بالآلف، وهو أعلى من نظيره على مستوى الجمهورية والمقدر بحوالي (4.6) بالآلف.

شكل (3) معدل المواليد والوفيات والنمو الطبيعي



وشهدت منطقة جبل الحص موجات واسعة من الهجرة ، بدأت منذ بداية الستينات من القرن الماضي ، وأدت إلى ترك أعداد كبيرة من السكان لهذه المنطقة وانتقالهم إلى مناطق أخرى أو إلى بلدان أخرى عربية وأجنبية. فقد غادر المنطقة حوالي (3.5 %) من

السكان لمدة تجاوزت ستة أشهر وعادوا إليها قبل تنفيذ المسح ، وأن حوالي (2.5 %) منهم ينوون المغادرة بحثاً عن حياة أفضل.

وتوجه (73.4 %) من المغادرين إلى لبنان ، و(6.9 %) إلى البلدان العربية الأخرى، و(3.4 %) إلى البلدان الأجنبية. مقابل (4.3 %) توجهوا إلى مناطق أخرى في ريف حلب، و (12 %) إلى المحافظات الأخرى. وتشكل الإناث (16.4 %) من مجموع عدد المغادرين .

وبلغت نسبة المغادرين الذين أنهوا تعليمهم الابتدائي (36.7 %) ، ثم الأميون بالمرتبة الثانية ونسبتهم (31 %) ، أما الباقي فهم من الحاصلين على مستويات تعليمية أخرى. ونتيجة تدني المستوى التعليمي للمغادرين ، فإن (76 %) منهم اشتغلوا كعمال عاديين، مقابل (13 %) اشتغلوا كمهنيين، و (15 %) عملوا في التجارة والصناعة والخدمات. ويشكل الدافع الاقتصادي السبب الرئيسي لهجرة سكان هذه المنطقة ، والذي تمثل في البحث عن عمل، أو عدم رعية الأرض الزراعية، أو عدم ملكيتها .

جدول (3) التوزيع النسبي للمغادرين حسب سبب المغادرة

سبب المغادرة	%
البحث عن عمل	85.0
الانضمام إلى الأسرة	5.1
عدم ريع الأرض	3.8
عدم امتلاك الأراضي الزراعية	2.3
سبب آخر	3.8
المجموع	100.0

4- التركيب الاقتصادي للسكان :

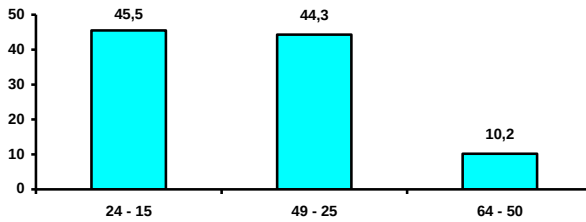
تشكل القوة البشرية التي تضم القادرين على العمل والإنتاج (49.5 %) من مجموع عدد السكان، أما الباقي فهم خارج القوة البشرية من الأطفال والمسنين.

5- حجم وخصائص قوة العمل والمشتغلين منهم :

بلغت نسبة قوة العمل التي تضم المشتغلين والمتعطلين أو ما يسمى معدل النشاط الاقتصادي الخام (27.1 %) من مجموع عدد السكان، وذلك مقابل (34.1 %) على مستوى سكان الريف بشكل عام. الأمر الذي يدل على ضخامة أعباء الإعالة التي تؤثر سلباً على مستوى معيشة السكان وخاصة في ظل الإمكانيات الاقتصادية المحدودة في منطقة المشروع ، فالمشتغل الواحد يعيل في المتوسط (2.7 %) فرداً إضافة إلى نفسه، مقابل (1.9) فرداً على مستوى سكان الريف بشكل عام .

1.5 التركيب العمري لقوة العمل: تتركز نسبة هامة من قوة العمل في الفئات العمرية الشابة، حيث يشكل الشباب في الفئة 15 - 24 سنة (45.5 %) من مجموع قوة العمل.

شكل (4) التركيب العمري لقوة العمل



2.5- التركيب الزواجي لقوة العمل : بلغت نسبة المتزوجين (50.4 %) من مجموع قوة العمل ، مقابل (47.6 %) عازبين ، و (2 %) مطلقين وأرامل .

3.5- استمرارية عمل المشتغلين : يعمل فقط (26 %) من المشتغلين بشكل دائم، مقابل (74 %) يعملون بشكل متقطع أو موسمي بسبب قلة فرص العمل الدائمة، مما يضطر معظم المشتغلين للانتقال إلى أماكن أخرى في مواسم مختلفة من السنة للبحث عن عمل أفضل .

4.5- التركيب المهني للمشتغلين : يعمل حوالي نصف عدد المشتغلين في مهن الزراعة وتربية الحيوان، يليها مهن العمال العاديين بالمرتبة الثانية ، ثم العمال المهنيين (عدا الزراعة) بالمرتبة الثالثة.

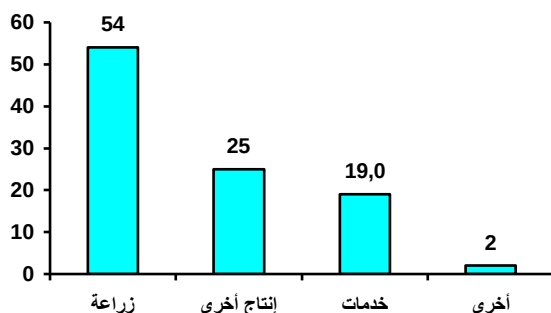
وتشكل النساء نصف مجموع عدد المشتغلين في مهن الزراعة وتربية الحيوان، مقابل (5 %) من مجموع العمال العاديين، و (11 %) من العمال المهنيين، و (6 %) من العاملين في الخدمات الحكومية.

جدول (4) التركيب المهني للمشتغلين

المهن	%
الزراعة وتربية الحيوان	49.0
عمال عاديين (إنتاج وخدمات)	37.0
عمال مهنيين (عدا الزراعة)	14.0
المجموع	100.0

5.5- تركيب المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي : يعمل أكثر من نصف عدد المشتغلين في الزراعة وتربية الحيوان ، يليها القطاعات الإنتاجية الأخرى بالمرتبة الثانية ثم الخدمات بالمرتبة الثالثة . ويعود ارتفاع نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي إلى طبيعة منطقة جبل الحص كمنطقة ريفية تعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى .

شكل (5) تركيب المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي



6.5- تركيب المشتغلين حسب القطاع والحالة العملية : يعمل أكثر من نصف عدد المشتغلين بأجر لدى القطاع الخاص، مقابل حوالي الربع دون أجر بالمرتبة الثانية، فالعاملين لحسابهم بالمرتبة الثالثة، بينما نسبة محدودة منهم لا تتجاوز (6 %) تعمل لدى

القطاع العام أو أصحاب أعمال. وتشكل النساء (23 %) من مجموع عدد المشتغلين في القطاع الخاص.

جدول (5) تركيب المشتغلين حسب القطاع والحالة العملية

القطاع والحالة العملية	%
العاملون بأجر في القطاع الخاص	53
العاملون بأجر في القطاع العام	6
العاملون لدى الأسرة دون أجر	23
العاملون لحسابهم	13
أصحاب الأعمال	5
المجموع	100

6- الأوضاع الاقتصادية :

1.6- الزراعة : تشكل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي لسكان المنطقة ، وتعد الملكية إحدى المؤشرات الهامة التي تبين واقع الأوضاع الزراعية وبالتالي الاقتصادية لسكان هذه المنطقة، حيث بلغت نسبة الأسر المالكة لأراضي زراعية (51.8 %) من مجموع عدد الأسر فيها. وتقع (46.7 %) من الأسر المالكة لأراضي زراعية في منطقة الاستقرار الثالثة ذات الأمطار القليلة نسبياً ، لذلك فإن (49 %) من هذه الأسر لا تستثمر أراضيها الزراعية. وتأتي الحبوب في مقدمة المحاصيل المزروعة في هذه المنطقة، يليها الأشجار المثمرة بالمرتبة الثانية، ثم القطن بالمرتبة الثالثة، وأخيراً الخضراوات. وتقوم (30 %) من الأسر بتسويق منتجاتها الزراعية عن طريق شخص جوال، بينما تقوم (13 %) منها بتسويق منتجاتها الزراعية عن طريق وسطاء.

2.6- الثروة الحيوانية : تلعب الثروة الحيوانية دوراً هاماً في حياة المنطقة إلى جانب الزراعة، حيث بلغت نسبة الأسر المالكة لثروة حيوانية (68 %) من مجموع عدد الأسر.

وتحتل منطقة الاستقرار الثالثة بالمرتبة الأولى من حيث عدد الأسر المالكة لثروة حيوانية تليها منطقة الاستقرار الرابعة (الهامشية) بالمرتبة الثانية، ثم منطقة الاستقرار الثانية.

وتقوم (60 %) من الأسر بتربية الدواجن ، بينما تقوم (51.1 %) منها بتربية الأغنام، و(44.6 %) بتربية الماعز، و(6.8 %) بتربية الأبقار ، و(2.3 %) بتربية النحل، و (1.1 %) بتربية حيوانات أخرى.

3.6- التحويلات : تحصل (3.9 %) فقط من مجموع عدد الأسر على تحويلات نقدية أو عينية، تقوم (59 %) منها بإنفاق هذه التحويلات على الحاجات اليومية، مقابل (13 %) على الصحة ، و (7 %) على شراء منزل، و (4 %) على مستلزمات التعليم . وتساهم تلك التحويلات رغم ضآلتها في سد متطلبات الحياة اليومية لتلك الأسر.

4.6- القروض، مصادرها، أوجه صرفها، آثارها، تسديدها، ضمانها : بلغ عدد الأسر المقترضة (118) أسرة تشكل (10.3 %) من مجموع عدد الأسر ، ويحتل المصرف الزراعي المرتبة الأولى بين مصادر الإقراض ، يليه الجمعية الفلاحية بالمرتبة الثانية، ثم المصرف العقاري بالمرتبة الثالثة .

وقامت (47 %) من الأسر بإنفاق القروض على العمليات الزراعية، مقابل (19 %) على تربية الحيوانات و(16 %) على تسديد ديونهم. وقد أدت صعوبة شروط الإقراض وعدم قدرة الفلاح الوفاء بها إلى تدني نسبة المقترضين . وتركت هذه القروض أثراً إيجابياً على أوضاع الأسر المقترضة بشكل عام.

ورغم شروط الإقراض، إلا أن (48 %) من الأسر المقترضة سددتها بشكل كلي ، بينما (23 %) سددتها بشكل جزئي ، و(9 %) لم تتمكن من تسديدها في مواعيدها . ويعتبر المنزل الضمان الأول لسداد قروض الأسر، يليه الأراضي الزراعية وخاصة المزروعة بالزيتون في المرتبة الثانية.

5.6- أنواع المشروعات الاقتصادية : يستحوذ مشروع الإنتاج الحيواني على اهتمام (46 %) من الأسر ، يليه الري بالمرتبة الثانية بنسبة (18.3 %) من الأسر. وتقدر (28 %) من الأسر تكاليف المشروع بأقل من 2000 دولار، بينما تقدر (27 %) منها تكاليف المشروع بين 2000 - 4000 دولار .

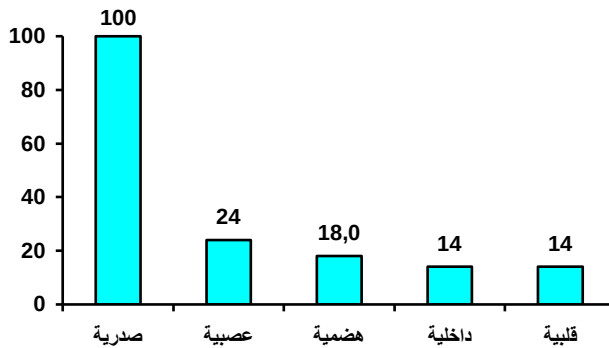
6.6- دخل وإنفاق الفرد : بلغ متوسط دخل العامل الشهري (70.4) دولار ، ومتوسط دخل الفرد الشهري (15.6) دولار أي (0.5) دولاراً في اليوم. بينما بلغ متوسط إنفاق الفرد الشهري في منطقة المشروع (21.5) دولار أي حوالي (0.7) دولاراً في اليوم. ويتبين من مقارنة الدخل مع الإنفاق أن هناك عجزاً شهرياً لكل فرد يبلغ في المتوسط (5.9) دولار. وتتمثل سبل تحسين دخل الأسرة في القيام بمشروعات إنتاج حيوانية بالمرتبة الأولى ، يليها المشروعات الزراعية بالمرتبة الثانية ، ثم تأمين فرص عمل بالمرتبة الثالثة.

وأوضحت نتائج البحث أن (49.7 %) من الأسر غير راضية عن ظروف معيشتها الصعبة، مقابل (20.7 %) منها راضية جزئياً ، و (29.6 %) راضية.

7- الأوضاع الصحية:

تكثر الأمراض بين الأطفال وكبار السن، وبلغت نسبة المرضى (16.5 %) من السكان في كل من فئتي العمر أقل من 15 سنة و 65 سنة فأكثر. وتعتبر الأمراض الصدرية من أكثر الأمراض الصدرية انتشاراً، يليها الأمراض العصبية بالمرتبة الثانية، ثم أمراض الجهاز الهضمي بالمرتبة الثالثة، وكل من الأمراض الداخلية والقلبية بالمرتبة الرابعة.

شكل (6) نسب المرضى حسب نوع المرض



ويعي السكان أهمية معالجة المرضى في المؤسسات الصحية المتخصصة ، حيث يلجأ (72.9 %) إلى طبيب ، مقابل (16.6 %) إلى مشفى عام، و (9 %) إلى مشفى

خاص. وتتحمل (66.8 %) من الأسر نفقات علاج أفرادها المرضى ، بينما يتحمل الفرد نفسه العلاج في (17.9 %) من الأسر، و (3 %) جهة العمل.

بلغت نسبة الإعاقة (1.3 %) من مجموع عدد السكان، ويشكل الذكور (58 %) من مجموع عدد المعوقين والباقي من الإناث. وتتركز الإعاقة عند الأطفال دون 15 سنة، حيث تشكل بينهم (34.1 %) من مجموع عدد السكان. وتأتي الإعاقة السمعية أو التخلف العقلي بالمرتبة الأولى من حيث الانتشار (18 %)، يليها التشوهات الخلقية بالمرتبة الثانية (13.6 %)، ثم شلل الأطفال أو الإعاقة البصرية بالمرتبة الثالثة (13 %)، والشلل الدماغي (11 %).

وأوضحت نتائج البحث أن (37.5 %) من مجموع النساء المتزوجات تعرضن للإجهاض لمرة واحدة على الأقل.

8- الأوضاع الاجتماعية :

1.8- محددات الواجهة : يعتقد حوالي نصف عدد الأسر أن الثروة تعد المعيار الأول الذي يحدد مركز الأسرة ومكانتها في المجتمع ، يليها الدين بالمرتبة الثانية، فالكرم بالمرتبة الثالثة، والتعليم بالمرتبة الرابعة ، والحسب والنسب بالمرتبة الخامسة.

جدول (6) رأي الأسر بمحددات الواجهة في منطقة جبل الحص

المحددات	ثروة	حسب	دين	النسب	المنصب	الترقية	العشيرة	الزراعية	الملكية
%	49.7	32.9	31.1	22.4	15.7	15.6	9.8	9.8	4.9

2.8- الموقف من المرأة : طرأت تطورات إيجابية على مواقف المجتمع حيال قضايا المرأة بالمقارنة بالماضي:

- عمل المرأة خارج المنزل: وافقت (42.5 %) من الأسر متمثلة غالباً برب الأسرة على عمل المرأة ، بينما عارضت ذلك باقي الأسر .
- تعليم المرأة: وافقت (80 %) من الأسر على تعليم المرأة.

• المشاركة بالأنشطة الاجتماعية : وافقت (59.6 %) من الأسر على مشاركة المرأة بالأنشطة الاجتماعية في المنطقة.

• اختيار القرين: بلغت نسبة الأسر التي وافقت على قيام الفتاة باختيار شريك حياتها (79.5 %).

• الميراث: لا زالت بعض العادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة تعيق حصول المرأة على حقها الشرعي في الميراث عند نسبة من الأسر، وبيّنت نتائج البحث أن (68 %) من الأسر توافق على حصول المرأة على حقها الشرعي في الميراث .

3.8- تكاليف الزواج : يخضع الزواج للعادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي تحدد سماته العامة ، وقد بلغ متوسط المهر في منطقة جبل الحص حوالي (2659) دولاراً، وتكاليف الزواج (1097) دولاراً . ويشكل ارتفاع مستوى المهر وتكاليف الزواج عبئاً اقتصادياً على الشباب بسبب انخفاض الدخل ومحدوديته في منطقة المشروع .

4.8- سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة : يعتبر الأب مصدر السلطات والقرارات في (69.7 %) من الأسر، يليه كلا الوالدين بالمرتبة الثانية بنسبة (21 %)، ثم الأبناء بنسبة (2 %) .

5.8- مستوى العلاقة بين أفراد الأسرة وخارجها : وصفت نسبة لا تقل عن (85.8 %) من الأسر العلاقة بين أفرادها بأنها إيجابية بشكل عام ، مما يدل على وجود تماسك اجتماعي قوي في المنطقة ، والذي يعتبر سمة أساسية من سمات المجتمع الريفي . وكانت (95 %) من الأسر راضية عن علاقاتها مع الأسر الأخرى ، حيث تسود علاقات صحيحة بينها .

6.8- روح التعاون والمشاركة : أبدت (18.3 %) فقط من أسر العينة رغبتها في المشاركة في مشروعات جماعية ، ويعود انخفاض هذه النسبة إلى عدم وجود رأس مال كافٍ للقيام بمشروعات مشتركة بنسبة (76.8 %) ، يلي ذلك عدم الرغبة لدى الأسر نفسها .

7.8- المشكلات الاجتماعية : بيّنت نتائج البحث استقرار وضع الأسر في منطقة جبل الحص داخلياً وخارجياً ، مما يدل على عدم وجود مشكلات حادة في الأسر ، حيث تبين أن (83.1 %) من الأسر لا تعاني من أي مشكلات، بينما تعاني (7.8 %) منها من كثرة

عدد الأولاد، و (3.5 %) من خلفات مع الجيران، و (2.6 %) من تدخل الآخرين، و (2 %) من خلفات بين أفراد الأسرة.

9- سبل تنمية جبل الحص :

يرى (51.9 %) من الأسر أن توفير مياه الشرب والري أهم سبيل للتنمية في هذه المنطقة، بينما تعتقد (13.9 %) من الأسر أن سبيل ذلك هو إقامة مشروعات زراعية، و (11.8 %) بتحسين البنية التحتية، و (7.8 %) بتوفير فرص عمل. ويرى الباقي أن تنمية المنطقة تتطلب توفير القروض وإقامة مشاريع إنتاج حيواني ومشاريع تنمية نسائية.

سادساً - نتائج عامة وتوصيات

أ- نتائج عامة :

- 1- يتجه تطور بنية الأسرة نحو سيادة نمط الأسرة النواتية على حساب نمط الأسرة الممتدة.
- 2- ارتفاع مستويات الخصوبة التي تؤدي إلى ولادات كثيرة مما يعني أنه مجتمع فتي إضافة إلى التوازن بين الجنسين حيث بلغت نسبة الجنس (101.4 %) لمجموع سكان العينة.
- 3- نقشي ظاهرة الأمية وتدني المستوى التعليمي للأفراد وارتفاع الأمية بين النساء.
- 4- بروز ظاهرة تأخر الزواج لدى الشباب وانخفاض نسبة الطلاق.
- 5- ارتفاع معدل المواليد ومعدل الخصوبة الزوجية.
- 6- تعود أسباب مغادرة الأفراد لجبل الحص حصولهم على فرص عمل.
- 7- ارتفاع معدل الإعالة بحيث يضطر كل مشغل أن يعيل نفسه إضافة إلى 3 أشخاص وانخفاض نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل وتركزها في العمل الزراعي.
- 8- معظم المشتغلين يعملون بشكل متقطع وموسمي ويتركز عملهم في الزراعة وتربية الحيوانات بشكل أساسي وتشترك المرأة في هذا العمل.
- 9- تتركز الملكية الزراعية في تملك أرض زراعية ولكن (234) أسرة لا تستثمر هذه الأرض بسبب ضعف الإمكانيات لاستثمارها.
- 10- تحتل زراعة الحبوب المرتبة الأولى في الزراعة ثم الأشجار المثمرة والقطن وأخيراً الخضروات.

- 11- ارتفاع تكاليف المحاصيل الزراعية بحيث أن المردود لا يغطي تلك التكاليف ويتم التسويق عن طريق شخص جوال وبعض الأسر تسوق عن طريق الدولة أو وسطاء.
- 12- ترتفع الملكية الحيوانية عن امتلاك الدواجن.
- 13- تساهم التحويلات في حل الكثير من المعوقات وفي مقدمتها تلبية الحاجات اليومية ثم الصحة وشراء مستلزمات المنزل.
- 14- انخفاض عدد الأسر التي تقتصر ويتركز استثمار القروض في مشاريع زراعية وكان لمعظم القروض تأثير إيجابي ومعظمها سددت قروضها كلياً أو جزئياً ومعظم الضمانات التي تقدمها الأسر المقرضة تتمثل في الأرض المزروعة بالزيتون.
- 15- ترى أغلبية الأسر أن المشاريع الاستثمارية يجب أن تكون مشروعات إنتاج حيواني ثم مشاريع تجارية زراعية.
- 16- يبلغ متوسط الدخل الشهري (793.8) ل.س أي أن الفقر في جبل الحص هو ضعف الفقر المحدد عالمياً.
- 17- ترى معظم الأسر أن الطرقات غير معبدة ويبلغ معدل التزام (3.4) شخص لكل غرفة.
- 18- معظم الأفراد يستخدمون الغاز في الطهي ثم الحطب والكاو والصرف الصحي محدود جداً ومياه الشرب تشكل عقبة أساسية أمام التنمية البشرية .
- 19- الأمراض المنتشرة هي الداخلية والعصبية والهضمية والقلبية ثم الصدرية وبلغت نسبة الإعاقة (1.3 %) .
- 20- تتركز محددات الوجاهة في الثروة ثم الدين والكرم ويليها الحسب والنسب ثم المنصب الإداري والشجاعة ويليها حجم العشيرة أو الأسرة وأخيراً الملكية الزراعية ، وقد عارض معظم الأفراد عمل المرأة ويوافق الأغلب على مسألة اختيار الشريك كحق من حقوقها ووافق معظمهم على حقها في الميراث ، ويشكل الزواج عبء من حيث المهر والتكاليف.
- 21- يعود القرار في معظم الأسر للآب وتتميز العلاقات بالتماسك والتضامن داخلياً وخارجياً.
- 22- ولوحظ أن معظم الأفراد لا يرغبون في المشاركة في مشروعات جماعية بسبب قلة

المال ويلاحظ غياب المشكلات الاجتماعية.

23- ترى معظم الأسر أن التنمية بشكل أساسي تتم من خلال توفير مياه الشرب والري ثم المشاريع الزراعية وتحسين البنية التحتية ثم توفير فرص العمل.

* أهم معوقات التنمية في جبل الحص :

- الجفاف وشح المياه الجوفية سواء للشرب أو للزراعة.
- التصحر بنسبة 23 % من المساحة الكلية.
- صغر الحيازات الزراعية وتفتتها والأساليب البدائية في الإنتاج الزراعي والحيواني.
- ارتفاع نسبة الأمية بين البالغين (58 %)، وانخفاض الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الأخرى (طرق، هاتف، صرف صحي).
- الظروف الاجتماعية الخاصة بارتفاع معدل النمو السكاني (3 %)، ومتوسط حجم الأسرة (9 أشخاص)، ومعدل الإعالة (4 للشخص الواحد)، وانخفاض متوسط دخل الفرد إلى ما دون خط الفقر العالمي.
- محدودية النشاط الاقتصادي وضعف الموارد المالية اللازمة للاستثمار.
- الهجرة بأنواعها الداخلية والموسمية والخارجية.

* بعض إنجازات المشروع :

- برنامج التمويل : تأسس 20 صندوق قرية ، وهي مؤسسات مالية ريفية تقدم التمويل اللازم للقيام بمشاريع مولدة للدخل بأساليب وإجراءات مرنة وسهلة تتسجم مع القيم السائدة في المنطقة.
- برنامج التدريب : حيث يتم تقديم المساعدات الفنية والتأهيل المهني للفئات المستهدفة لإيجاد فرص عمل إضافة إلى نشر الوعي التعليمي والصحي عبر دورات محو الأمية والتثقيف الصحي والتدريب المهني وبرامج تأهيل وتنمية المجتمعات المحلية في إدارة الصناديق.
- بناء القاعدة المعلوماتية :

1- إعداد مسح اقتصادي - اجتماعي شمل 1150 أسرة تمثل (5 %) من السكان ، وذلك لترسيخ مبدأ التخطيط العلمي في التنمية .

2- تأسيس بنك القرية الذي يتضمن أهم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في (157) قرية ومزرعة يشكلون قرى الحص .

* المساعدات الفنية :

- 1 - إحداث مركز يطري يقدم خدمات الرعاية البيطرية للثروة الحيوانية في المنطقة.
- 2 - القيام ببعض التجارب العلمية التطبيقية لإدخال زراعات ونشاطات جديدة للمنطقة.
- 3 - إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بهدف الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.
- 4 - إقامة الندوات لتبادل الأفكار والخبرات وتنسيق الجهود المشتركة بين الباحثين والمخططين.

* الجدوى الاجتماعية على مستوى تطوير واقع المرأة :

1 - المشاركة في صنع القرارات بشكل عام والقرارات التي تخصها. وتمثل ذلك بحضور المرأة إلى جانب الرجل في إدارة عملية التنمية وقيادتها. وقد كانت المشاركة في إدارة الصناديق مناصفة بين الذكور والإناث، حيث كل صندوق لجنة تنمية مؤلفة من ست عناصر نصفها من النساء.

وهذا يعني أن المشروع استطاع أن يشرك المرأة في أهم المواقع لصنع قرارات التنمية المحلية في المنطقة عبر (60) عضوه اخترتهن المساهمات لتمثيلهن في لجان الصناديق. ورغم المعوقات الاجتماعية لتلك الخطوة ، فقد استطاعت بعض العناصر النسائية أن تحقق أداء متميزاً، وأن تعبر عن كفاءات ومهارات في عدد من الصناديق في المنطقة.

2 - المشاركة في عضوية الصناديق: شاركت المرأة في عضوية الصناديق وبلغت مساهمتها (40 %) من عدد المساهمين. أما قيمة مساهماتها المالية فبلغت (38 %) من قيمة المساهمات. وبلغت نسبة القروض الممنوحة للنساء (32 %) من قيمة القروض الممنوحة.

3 - الاستثمار وتكوين مشاريع مولدة للدخل .

4 - التدريب الخارجي والآفاق الممكنة: حيث سافرت العديد من النساء إلى خارج القطر لاكتساب الخبرة والمهارة في إدارة عملية التنمية المحلية والإطلاع على تجارب مماثلة في بلدان مجاورة.

5 - التدريب الداخلي وتطوير القدرات: أقام المشروع دورات عديدة للنساء في مجال محو الأمية (7) دورات ، والتوعية الصحية والتمريض (12) دورة، والأشغال اليدوية والسيراميك (13) دورة ، والصناعات الغذائية (1) دورة واحدة ، ، والخياطة (7) دورات ، وتربية ورعاية الأغنام (2) دورة ، وفي مجال الوعي البيئي (3) دورات .

- الجدوى الاجتماعية على مستوى الرجال:

- 1 - المشاركة للجميع.
 - 2 - القيادات التقليدية تنتحى لقيادات شابة وذات كفاءة.
 - 3 - دعم الأسر الأشد فقراً .
- نمط جديد في التفكير وآفاق مستقبلية :** خلق المشروع نمطاً جديداً في التفكير والوعي في ظل من الشفافية التامة ، وفتح الباب واسعاً لآمال وطموحات مستقبلية للتطوير والتحديث والتنمية المستدامة.

ب- التوصيات :

تؤدي التنمية كعملية اجتماعية إلى توسيع خيارات أفراد المجتمع وحماية خياراتهم ووضع الأفراد في صميم عملية التنمية فتجعلهم هدفاً أساسياً، ويشكل النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق هذه الأهداف، والتنمية الريفية جزء أساسي في عملية التنمية البشرية والعلاقة متبادلة التأثير بين التنمية الريفية والبشرية وتتمثل التوصيات بمايلي:

- 1- التركيز في التنمية على الفئات الشابة كون جبل الحص مجتمع فتي واعطاء هذه الفئات فرصه للاستفادة من المشاريع التنموية .
- 2- يتطلب العمل الزراعي الاستثماري تشجيع المشروعات الزراعية المولدة للدخل واستخدام مزروعات ذات مردود إنتاجي عالي نظراً للحيازات الزراعية الصغيرة .
- 3- إن زيادة الدخل تتطلب الإقلاع عند الزراعات التقليدية والبحث عن زراعات جديدة تحتاج إلى تكاليف قليلة وحيازة صغيرة وذات مردود إنتاجي عالي .
- 4- توفير بدائل تسويق كثيرة وترك المجتمع يأخذ دوره كاملاً في عملية التسويق الحر .

5- تطوير أساليب التعامل مع الثروة الحيوانية والانتقال بالإنتاج الحيواني إلى مرحلة التصنيع.

- 6- إعطاء الخدمات الأساسية أهمية خاصة من قبل الدولة بالتعاون مع المنظمات الدولية.
- 7- إيلاء فئة المعوقين أهمية خاصة من خلال إيجاد مشاريع مدرة للدخل كمشاريع التأهيل المجتمعي.
- 8- تشجيع الأسر على شراء السلع المعمرة عبر الأقساط المريحة التي توفرها الجمعيات الحكومية .
- 9- تشجيع المرأة على العمل من خلال خلق حوافز لها.
- 10- أن تكون مشاركة المرأة بالأنشطة الاجتماعية تدريجية بسبب عدم تشجيع العادات والتقاليد بذلك.
- 11- أن تتوجه المشاريع إلى الأسرة بشكل عام بحيث تشارك بها المرأة.
- 12- تقديم قروض وتسهيل الاقتراض بتخفيض سعر الفائدة وتسهيل الضمانات المقدمة.
- 13- إن المشروعات ذات الطابع الادخاري غير ممكنة بسبب العجز الكبير الذي تعيشه الأسر.
- 14- أن تتوزع مشروعات الزراعة المروية في منطقة الاستقرار الثانية والبلدية في الثالثة.
- 15- أن تكون مشروعات الإنتاج الحيواني في منطقة الاستقرار الثالثة لتركيز الثروة الحيوانية فيها.
- 16- عند القيام بالمشروعات الزراعية لابد أن تتوجه إلى تملك الفلاحين للأرض التي يعملون فيها.
- 17- التركيز في إقامة المشروعات الحيوانية على البقر والأغنام.
- 18- ضرورة التركيز على إقامة مشروعات حيوانية لاحتلالها المرتبة الأولى في أهميتها.
- 19- مشاركة بعض الفعاليات الاجتماعية في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ممن يملكون الثروة مالية أو زراعية أو حيوانية.

المصادر والمراجع

- المجموعة الإحصائية لعام 2001 ، 2002 ، 2003 ، المكتب المركزي للإحصاء.

- وثيقة مشروع تنمية منطقة جبل الحص ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.
- الدراسات السابقة في مجال تنمية المجتمعات المحلية ، الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، وعن جامعة دمشق.
- نتائج بحث دخل ونفقات الأسرة 1996 - 1997 ، المكتب المركزي للإحصاء.
- نتائج مسح القوة العاملة لعام 2001 ، المكتب المركزي للإحصاء.
- نتائج مسح صحة الأسرة لعام 2002 ، المكتب المركزي للإحصاء.
- وثائق تصميم البحث الميداني لمنطقة جبل الحص ونتائج البحث 2002 و 2 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.